

زبدة الأصول

[24] تصور المعاني ايضا الثاني: عدم تسجيل التاريخ ذلك، ولو كان الواضع شخصا أو اشخاصا لا محالة كان مسجلا في التاريخ. وفيهما نظرا اما الاول، فلانه من الممكن ان يكون الواضع جماعة يضعون كل لفظ خاص عند الاحتياج الى ابراز المعاني المخصوصة في مدة من الزمن. ومما يؤكد ذلك، ما نرى من وضع الفاظ خاصة للمعاني الحادثة عند الابتلاء الى ابرازها. واما الثاني، فلان الوضع التدريجي بالنحو المتقدم، ليس من الامور المهمة، والحوادث التاريخية، كى يتصدى الناس لضبطه. فالمتحصل ان العلقه الوضعية ليست ذاتية ولا يكون لها منشأ ذاتي. بيان حقيقة الوضع واما الجهة الثانية، فقد ذهب كثير من المحققين، الى انها حقيقة اعتبارية، وذكروا في كفييتها امورا: احدها: ما افاده المحقق الاصفهاني، وحاصله: انه كما يكون للاسد مثلا نحوان من الوجود: حقيقي وهو الحيوان المفترس، واعتباري وهو الرجل الشجاع كذلك يكون للوضع نحوان من الوجود: الحقيقي كوضع العلم على رأس الفرسخ لينتقل من النظر إليه، ان هذا رأس الفرسخ، والاعتباري، بمعنى ان الوضع يعتبر وضع لفظ خاص على معنى مخصوص. وفيه: انه في باب الوضع الحقيقي لا دلالة حقيقية، بل هي فيه ايضا تابعة للجعل والبناء فباب الوضع الخارجي اجنبي عن باب الدلالة، وان كان قد يتضادقان في مورد واحد كالمثال، كما انه قد يتصادق الرفع والدلالة، كما لو بنى المولى على انه كلما عطش يرفع العمامة من رأسه فيكون الرفع دالا على حدوث العطش، وموجبا لانتقال الذهن إليه، وعليه فحقيقة الوضع ليست اعتبار مفهوم الوضع على حد الوضع الخارجي، مع انه ينافى ذلك ما سيمصرح به (ره) في مبحث استعمال اللفظ في اكثر من معنى، من ان اللفظ ليس علامة للمعنى بل يكون وجودا تنزيليا للمعنى، وعليه يبنى عدم جواز الاستعمال المذكور.
